

# موجز السياسات 1

الأدوار التي تلعبها المرأة في  
مكافحة التطرف العنيف في تونس

## مقدمة

موجز السياسة هذا هو ملخص لورقة بحث أعدتها السيدة آمنة الجبلاوي، المديرية التنفيذية للمعهد الدولي للتنمية البشرية بتونس. وهذه الورقة هي الأولى في سلسلة تتكون من ثلاث أوراق حول النساء والتطرف العنيف في تونس. طلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد البحوث كجزء من مشروع مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة في تونس ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناش. تُعبّر وجهات النظر الواردة في هذا العمل عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناش.

يتناول هذا الموجز الأدوار الحالية والمحتملة للمرأة في مكافحة التطرف العنيف، والأصولية في تونس. وبالاعتماد على عدد محدود من البحوث والبيانات المتاحة، يوثق الموجز طرق إشراك النساء و / أو دعم الاستراتيجيات والبرامج لمواجهة الإيديولوجيات والممارسات الأصولية، و / أو مكافحة التطرف العنيف. ويعالج الموجز التداخلات بين مكافحة التطرف العنيف وبرنامج المرأة والسلام والأمن في تونس.

تتمثل أهم نتائج البحث في:

- في تونس، لم يتم الاعتراف بالكامل أو إدماج تأثيرات تجاذبات القوة في العلاقة بين الجنسين وقدرات ودوافع المرأة لمواجهة التطرف العنيف في سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف.
- لم تتم دراسة كيفية تبني الجهات الحكومية التونسية نهجاً يراعي الفوارق بين

الجنسين في برامج مكافحة التطرف العنيف بشكل كاف. يجب إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال لفهم فعالية التدخلات الحالية.

- تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني التي تقودها أو تشارك فيها النساء على اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في مكافحة التطرف العنيف. وبالتالي، يمكن للمرأة أن تلعب أدواراً، وهي تقوم بذلك بالفعل، في منع التطرف العنيف ومكافحته بشكل مباشر ومن خلال الجهود المبذولة لتعزيز الأمن داخل المنزل والمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر بصفة عامة. ومع ذلك، هناك عدد محدود من الوثائق والتحليل لمشاركة المرأة في هذا المجال. ويبقى الدعم الذي تحصل عليه النساء بسيطاً كما أن حجم البحوث في هذا المجال ما يزال محدوداً.

- إلى حد الآن هناك عدد قليل من الأبحاث التجريبية التي تركز على الأدوار المُحدّدة والمعرفة والقدرات الخاصة بالنساء في مكافحة التطرف العنيف.

- من العوامل المساهمة في دعم التطرف العنيف ارتفاع مستويات تمكين المرأة في الفترة التي تلت ثورة الياسمين. كان ذلك جزئياً ردة فعل ضد تغيير الهياكل الاجتماعية الأبوية.

يعرض موجز السياسة الممارسات الجيدة الحالية التي تعتمدها الحكومة التونسية بخصوص النوع الاجتماعي ومكافحة التطرف العنيف ويبنى عليها. ويشمل ذلك مؤتمر المثقفين التونسيين لمكافحة الإرهاب، وبرنامج دعم المجتمع المدني، والمعهد الدولي للتنمية البشرية وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. واستناداً إلى هذه الممارسات

يحدد الإطار الثنائي بين الخطابات العلمانية / الليبرالية مقابل الخطاب الديني / المحافظ هوية المرأة والحركات الاجتماعية في تونس. هذا الإطار له أصوله التاريخية في السياسة التونسية ولكنه مهم في المشهد السياسي الحالي وفيما يتعلق بتطوير وتوضيح حقوق المرأة وهويتها . للنساء استعداد للانخراط في الجماعات المتطرفة العنيفة ودعمها وارتكاب أعمال العنف. كما أن لديهن استعداد ليلعبن دوراً فاعلاً في مكافحة التطرف العنيف. ويحتاج دور المرأة كعنصر فاعل وسلمي، وقدرتها على منع التطرف، إلى مزيد من الاهتمام.

## ب. الأزمات ومكافحة التطرف العنيف

نادراً ما يتم ذكر النساء في المواد المتاحة للعموم حول مكافحة التطرف العنيف في تونس. وعندما يتم ذكر المرأة، يتعلق ذلك بأدوارهن في المنظمات المتطرفة العنيفة أو كأزمات. لا يتم معارضة هذه الأدوار بالتفصيل. ومع ذلك، وكما تقول السيدة فيونوال دي ني أولان، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدى الأمم المتحدة أن «استهداف الأمهات قد يُعزّض النساء لخطر أكبر للتهمة والإقصاء... كما أن الاعتماد على رمزية الأمومة لإعادة الشباب إلى الوطن أو ثنيهم عن المشاركة في الجهاد... يضع الأمهات تحت المزيد من التمييز الخارجي والداخلي على وجه التحديد لأن الدولة لديها مصلحة في تسخير واستغلال «الأمومة» لتحقيق غاياتها السياسية». .

قد يكون للتركيز على «الأمومة» آثار سلبية للأدوار المتنوعة للمرأة في المجتمع وتعزيز الأدوار التقليدية للجنسين في الأسرة. قد يؤدي

الجيدة، يجب تشجيع النقاش الفكري حول قضايا النوع الاجتماعي والتطرف في المجتمع المدني في سياق الانتقال السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع النهج القائم على النوع الاجتماعي في طرق تعامل المجتمع المدني مع قضية مكافحة التطرف العنيف. يجب أن يكون التمويل والموارد المالية المخصصة لمكافحة التطرف العنيف كافية ومتسقة. وأخيراً، هناك أمثلة على الممارسات الجيدة على صعيد وسائل منع التطرف العنيف ومكافحته في خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ولكننا نعيد التأكيد مرة أخرى، على أن مسألة الميزانية وعملية التمويل أمران بالغ الأهمية، كما أنه من المهم أيضاً تبني نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في إصلاح قطاع الأمن.

## ملخص التحليل والنتائج الرئيسية

### أ. النوع الاجتماعي والجماعات المتطرفة العنيفة في تونس

على الرغم من أن المرأة التونسية قد تدعم التطرف العنيف وتشارك فيه وتصبح عضواً نشطاً في الجماعات المتطرفة العنيفة، سواء في دور قتالي أو غير قتالي، إلا أن المرأة لا تنضم إلى هذه الجماعات أو ترتكب أعمال التطرف العنيف بنفس معدل الرجل . ومع ذلك، فإن التطرف العنيف يؤثر سلباً بشكل غير متناسب على النساء. تروج الجماعات المتطرفة العنيفة للقوانين والممارسات الرجعية على أساس النوع الاجتماعي، وترتكب أعمال عنف موجهة أيضاً ضد نوع اجتماعي محدد ولاسيما ضد النساء الرائدات.

العنيف أو العوامل المحفزة للناس للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وينبغي أن يشمل النهج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين تجاه مكافحة التطرف العنيف دراسة أدوار المرأة لإعطاء فكرة أشمل على الأثر المحتمل لهذه البرامج ونجاحها.

تنفذ خطة العمل الوطنية التونسية بشأن المرأة والسلام والأمن التي تستمر لمدة عامين، والتي تم تبنيها في ماي 2018، قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1325. وتحدد خطة العمل الوطنية، ضمن جملة من المسائل، استراتيجية لتعزيز مشاركة النساء والفتيات في تونس في الحياة العامة وفي صنع القرار في حل النزاعات، وفي أطر بناء السلام ومنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تقترح خطة العمل الوطنية تشريعات «لضمان التكافؤ داخل الهيئات المستقلة والسلطات المنتخبة على الصعيدين الجهوي والوطني، ومناصب صنع القرار والمسؤوليات المدنية والقضائية والعسكرية العليا» بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والمنظمات الدولية والمنظمات المانحة. تقترح الخطة إجراءات وآليات لدعم المشاركة الفعالة للمرأة في التفاوض والحوار الوطني كوسيلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

#### **د. تمكين المرأة ودعم قدرتها على الصمود في مواجهة التطرف العنيف**

شكّل تمكين المرأة في تونس في مرحلة ما بعد الثورة أحد العوامل الدافعة لدعم التطرف

ذلك إلى انقسام في الأسر وخلق حالة من عدم الثقة بين المجتمعات والحكومة.

ومع ذلك، كانت هناك إحدى الحالات التي لم يتم فيها أخذ الأم على محمل الجد من قبل السلطات على الرغم من تحذيراتها من أن ابنتها قد انسأقت وراء التطرف. فقد تحدثت ألفة الحمروني، والدة رحمة وغفران الشياوي، التي غادرت تونس للقتال مع داعش، علناً عن فشل السلطات التونسية في منع ابنتها رحمة من مغادرة تونس. أكد محمد إقبال بن رجب، مؤسس جمعية إنقاذ التونسيين العالقين في الخارج، أن أي نقاش حول النساء المتطرفات العنيفات أمر حساس في المجتمع التونسي لأن «اختيارهن ينطوي على مكون أخلاقي وجنسي يجعل المرأة التي تغادر للقتال تجلب عارا أكبر بكثير لعائلتها».

#### **ت. الأمن الناعم ودور المرأة في منع التطرف العنيف**

حددت الأبحاث المتعلقة بالتطرف العنيف أن استراتيجيات الدولة الرسمية غالباً ما تُغفل الأدوار (المحتملة) للمرأة في مكافحة التطرف العنيف، وجهود التصدي للتطرف المضاد وفك الارتباط. تعتمد مؤسسات الدولة بشكل متزايد على مناهج مكافحة التطرف العنيف التي تركز على الحوار والتعاون والمصالحة. وتستخدم مصر والجزائر واليمن والسعودية والأردن وليبيا مثل هذه الأساليب لمعالجة الأصولية الإسلامية والتطرف العنيف.

لا تتفق الدراسات المتعلقة ببرامج التصدي للتطرف وفك الارتباط على أسس التطرف

العنيف من جهة والقدرة على الصمود أمامه من جهة أخرى. من المحتمل أن تختلف هذه الديناميكيات حسب النوع الاجتماعي، وأن يكون تمكين المرأة قد مثل عاملاً محتملاً في إثارة «رد فعل عكسي» لدى بعض الرجال. وفي الوقت نفسه، قد تشجع الآثار الرجعية للتطرف العنيف النساء على أن يصبحن ناشطات سياسياً. أظهر «ملف النوع الاجتماعي في تونس» الصادر عن الاتحاد الأوروبي أنه لم تتم ترجمة تعبئة النساء أثناء الثورة وبعدها في الواقع، لذلك هناك فجوة كبيرة بين القدرة على تعبئة المرأة التونسية وتشريكها من ناحية وبين تمثيلها الفعال في المؤسسات السياسية من ناحية أخرى.

من خلال الأبحاث التي أجريت في بلدان ومناطق أخرى، نعلم أن تمكين المرأة يمكن أن يسهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود أكثر في مواجهة التهديدات التي يمثلها التعصب والتطرف العنيف. نظرية التغيير هذه التي تربط تمكين المرأة بالمجتمعات المسالمة يمكن دراستها في الحالة التونسية.

## التوصيات بالنسبة للحكومة:

**1.** يجب على الحكومة والمجتمع المدني تعزيز المساواة بين الجنسين لإنشاء مجتمعات أكثر قدرة على مواجهة التطرف والتطرف العنيف.

**2.** يجب على الحكومة والمجتمع المدني تعزيز التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة كاستراتيجية لمكافحة التطرف العنيف.

**3.** ينبغي على الحكومة تقييم برامج تمكين المرأة بهدف المساهمة في تعزيز أدوار المرأة في بناء مجتمعات أكثر قوة وقدرة على مكافحة التطرف العنيف. يمكن أن يشمل هذا:

**أ)** برامج لتعزيز عدد المرشحات في المؤسسات السياسية المحلية والوطنية وكذلك على صعيد قيادات الصف الأول في قطاع الأمن (الشرطة) وسيادة القانون (المحامون والقضاة) ودعم النساء في هذه المناصب لتولي أدوار قيادية.

**ب)** برامج لدعم المبادرات التي تقودها النساء من أجل التماسك الاجتماعي وتعزيز ثقافة السلام على مستوى المجتمع.

**ج)** برامج لتقديم الدعم للنساء والشباب لتطوير حملات التواصل الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين وثقافة السلام.

**4.** يجب أن تتبع الحكومة منهجاً شاملاً ومتجاوباً مع النساء لمنع التطرف العنيف في المجتمع. يجب استشارة النساء من منظمات المجتمع المدني في قطاعات التعليم والدين والأمن وإشراكهن في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج منع التطرف العنيف ومكافحته التي ترعاها الحكومة.

**5.** يجب على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين تجنب تعزيز الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في جميع سياسات وبرامج مكافحة التطرف العنيف.

**6.** قد تكون نتائج موجز السياسة هذا مفيدة في وضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن مشاركة المرأة في برامج مكافحة التطرف العنيف لإدراجها في خطة

الآلية القانونية لتعزيز مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، وإدارة الشؤون العامة وصنع القرار.

**4.** يجب أن تتعاون الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات المجتمعية المدني ذات الصلة، والمنظمات المانحة مع الحكومة التونسية لإنشاء وصيانة قاعدة بيانات لقياس مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، بما يتوافق مع خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. **5.** ينبغي على الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات المانحة مساعدة الحكومة التونسية على تطوير إجراءات وآليات مؤسسية لدعم مهارات التفاوض والقيادة للنساء والفتيات بما يتوافق مع خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325.

العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ويمكن أن يساعد في تنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية.

**7.** يجب اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في المعالجة القانونية والمقاضاة لضمان تحديد النساء والرجال الذين ارتكبوا أعمالاً تطرف عنيفة.

**8.** يجب على الحكومة تصميم برامج فك الارتباط لتحديد الطبيعة القسرية و / أو الطوعية للانخراط في الجماعات المتطرفة العنيفة والتعامل معها.

[بالنسبة للمجتمع المدني والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات البحثية:](#)

**1.** ينبغي إجراء بحث أولي حول العلاقة بين حقوق المرأة، وتمكينها والتطرف العنيف لفهم الروابط المتبادلة بشكل أفضل وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصميم برامج مكافحة التطرف العنيف من خلال منظور يراعي الفوارق بين الجنسين.

**2.** يجب إجراء البحوث التي تراعي الفروق بين الجنسين وتسلسل الضوء على دور النساء وتأثيرهن في برامج مكافحة التطرف العنيف في مختلف القطاعات وعلى مستويات مختلفة.

**3.** يجب أن تتعاون الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات المجتمعية المدني ذات الصلة، والمنظمات المانحة وأن تعمل على تقديم الدعم للحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، لاسيما على صعيد اعتماد

## المراجع

Bertoluzzi, Giulia et Costanza Spocci. "Tunisian mother's grief: Two daughters lost to Islamic State," Middle East Eye, 1 mai 2016, <https://www.middleeasteye.net/news/tunisian-mothers-grief-two-daughters-lost-islamic-state>

Eggert, Jennifer Philippa. "The Roles of Women in Counter-Radicalisation and Disengagement (CRaD) Processes : Best Practices and Lessons Learned from Europe and the Arab World." Berlin : Berghof Foundation, 2018. [https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other\\_Resources/Berghof\\_Input\\_Paper\\_Women\\_Counterradicalisation.pdf](https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/Berghof_Input_Paper_Women_Counterradicalisation.pdf)

Gribaa, Boutheina et Giorgia Depaoli. "Profil genre de la Tunisie." République Tunisienne et Union Européenne, 2014, [http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/page\\_content/profil\\_genretunisie\\_2014\\_courte\\_fr.pdf](http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/page_content/profil_genretunisie_2014_courte_fr.pdf).

Grami, Amel. "Women, Feminism and Politics in Post-Revolution Tunisia: Framings, Accountability and Agency on Shifting Grounds." Feminist Dissent 3 (2018): 23-56. DOI: 10.31273/fd.n3.2018.292

Guessoumi, Mouldi et al. "Le Terrorisme en Tunisie à Travers les Dossiers Judiciaires." Tunis : Forum Tunisien des Droits Economiques et Sociaux (FTDES), 2016. <https://ftdes.net/rapports/Le%20terrorismeedossiersjudiciaires.pdf>

Johnston, Melissa, Jacqui True et Zineb Benalla. "Gender Equality and Violent Extremism: A Research Agenda for Libya." Le Caire : ONU Femmes, 2019.

Ní Aoláin, Fionnuala. "Jihad, Counter-Terrorism and Mothers." Just Security, 4 mars 2015, <https://www.justsecurity.org/20407/jihad-counter-terrorism-mothers/>

République Tunisienne, Ministère de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Agées "Plan d'Action National 2018-2020 pour la mise en œuvre de la Résolution 1325 du Conseil de Sécurité des Nations Unies Femmes, Paix et Sécurité et des résolutions qui la complètent." Tunis: Ministère de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Agées et ONU Femmes, 2018.

وجهات النظر الواردة في هذا العمل تُعبّر عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ.



MONASH  
University

MONASH  
GENDER  
PEACE AND  
SECURITY